

ورقة عمل

أثر المعايير الشرعية في كفاءة
التدقيق الشرعي

إعداد

د. نادر السنوسي العمراني

عضو الهيئة المركزية للرقابة الشرعية

مصرف ليبيا المركزي

Sharia Audit Conference

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فقد تزايد حجم الصناعة المالية الإسلامية زيادة كبيرة، حتى بلغ نحواً من 1.6 تريليون دولار في العام 2012م، وتطوّرت بناءً على ذلك أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، واتسع انتشارها في العالم الإسلامي- بل في العالم بأسره- ممّا زاد الحاجة إلى العناية بأعمال التدقيق الشرعي (سواء الداخلي أو الخارجي) وتحرير مسأله، وتثبيت أركانه.

وقد شُرِّفت بدعوة كريمة من (شورى للاستشارات الشرعية) للمشاركة بالمؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي والكتابة في موضوع: أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي.

وقد رأيت أن أتناول الموضوع في مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمعايير والتدقيق الشرعي.

المبحث الثاني: أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول التعريف بالمعايير والتدقيق الشرعي

المطلب الأول: تعريف المعايير وأنواعها

أولاً: تعريف المعايير الشرعية لغة واصطلاحاً:

أما لغة: فهو مصطلح مركب من لفظين: (المعايير، والشرعية).
والمعايير جمع معيار- هو والعيار بمعنى واحد- وهو: كل ما تُقَدَّرُ به الأشياء من كَيْل أو وزن. وما اتُّخِذَ أساساً للمقارنة. يُقال: عَايَرَ بين المكيالين معايرةً وِعياراً: إذا امتحنهما لمعرفة تساويهما. وعاير المكيال والميزان: امتحنه بغيره لمعرفة صحته. وفي الفلسفة: المعيار والعيار: نموذج متحقق أو متصور لِمَا ينبغي أن يكون عليه الشيء¹.
قال ابن فارس: «العين والياء والراء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على نتو الشيء وارتفاعه، والآخر على مجيء وذهاب»².

فكأنَّ المُعَايِرَ أَكْثَرَ مِنَ الذَّهَابِ وَالْمَجِيءِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِيَتَحَقَّقَ مِنْ تَمَاثُلِهِمَا. فالمعيار على هذا: مِقياسٌ تُقَاسُ به الأشياء للحكم عليها وتقويمها، فيقال: معياري إذا كان ملتزماً فيه بالمقاييس والضوابط. وغير معياري إذا كان مخالفاً لذلك. وأما الشرعية، فهي نسبة إلى الشريعة الإسلامية؛ لكونها مقادير دلت عليها الشريعة.
أما اصطلاحاً:

فالمعيار (standard): هو نموذج للأداء يُحدِّد-بمعرفة أفراد أو هيئات علمية ومهنية متخصصة- شروطاً ومتطلبات صحَّة منتج أو خدمة مالية.
ويختص المعيار الشرعي ببيان الشروط الشرعية.
لذا عرّفه بعض الباحثين بقوله: «دليل عمل ينظم المتطلبات والإجراءات الواجب الالتزام بها شرعاً لمزاولة منتج أو خدمة مصرفية أو مراقبتها»³.
أو هو دليل نموذجي لِمَا يجب أن يكون عليه العمل المصرفي الإسلامي.

1- ينظر: لسان العرب لابن منظور (مادة عير)، والمعجم الوسيط (مادة عار).

2- معجم مقاييس اللغة (مادة عير).

3- ينظر: التعريف بالمعايير للدكتور عبد الستار أبو غدة (ص1).

ثانياً: أنواع المعايير:

تنقسم المعايير-كسائر الأشياء- أقساماً متعدّدة، بحسب الاعتبار الذي يتم تقسيمها على أساسه، ولكل اعتبار أقسامه الخاصة المختلفة عن غيره.

(أ) أنواع المعايير بحسب المادة المضمّنة في المعيار:

تنقسم المعايير بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام:

- 1- معايير شرعية، وتُعنى بالضوابط الشرعية للمنتج.
- 2- معايير محاسبية، وتُعنى بضوابط إثبات بيانات المنتج في القوائم المالية للمؤسسة.
- 3- معايير ضبّطية، وتُعنى بالضوابط الإدارية الرقابية وآلية التحقق من صحة التنفيذ⁴.

(ب) أنواع المعايير بحسب الجهة المصدرة:

وتنقسم المعايير بهذا الاعتبار قسمين:

- 1- معايير داخلية، تُصدرها إدارة المؤسسة نفسها، تلتزم بها وتُلزم بها موظفيها.
- 2- معايير خارجية، تُصدرها الجهات التشريعية في الدولة (كالبرلمان)، والجهات الإشرافية والرقابية (كالمصرف المركزي، والهيئة المركزية، والهيئة الشرعية للمؤسسة)، تُلزم بها المؤسسات المالية⁵.

(ج) أنواع المعايير بحسب الإلزام وعدمه:

وتنقسم المعايير بهذا الاعتبار قسمين:

- 1- معايير مُلزمة، تلتزم المؤسسة أو تُلزم بها، ولا يجوز أن تحيد عنها.
- 2- معايير استرشادية غير ملزمة، تستفيد منها المؤسسة، وتراعيها في عملها، لكنها لا تلتزم بها، بل قد تختار غيرها.

وتكتسب المعايير صفة الإلزام من وجوه:

- 1- افتناع إدارة المؤسسة بجودة هذه المعايير وملاءمتها لعملها، فتُلزم نفسها وموظفيها بها.

4- هذا هو الاعتبار الذي اعتمده هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في تقسيم معاييرها.

5- من هذا النوع: معايير مصرف ليبيا المركزي، وقد صدر منها إلى الآن أربعة معايير شرعية.

2- الإلزام بها من الجهات التشريعية أو الإشرافية الرقابية في الدولة، مثل البرلمان أو المصرف المركزي، أو الهيئة الشرعية المركزية⁶.

3- التزام جهة مؤثرة متبوعة بالمعايير، حتى تُصبح أمراً واقعاً لا تجرؤ المؤسسات المالية على تجاوزها، سواء كانت هذه الجهة أفراداً كـ بعض الشخصيات العلمية المعروفة الموثوق بها، أو مؤسسات كدار الإفتاء أو لجنة الفتوى⁷.

(د) أنواع المعايير بحسب العموم والخصوص:

وتنقسم المعايير بهذا الاعتبار قسمين:

1- معايير كلية عامة، تتعلق بالعمل المصرفي عموماً، ولا تختص بصيغة أو منتج محدد.

2- معايير خاصة تتعلق بصيغة أو منتج مخصوص⁸.

وهذا ما يُعبّر عنه في كتب القواعد بالفرق بين القاعدة والضابط⁹.

المطلب الثاني: مصطلح التدقيق الشرعي وبعض الإطلاقات المشابهة له

إنّ الناظر في واقع المؤسسات المالية الإسلامية اليوم- بل حتى في الدراسات النظرية- يجد تداخلاً في مفاهيم المصطلحات المستخدمة في الرقابة الشرعية، فمنهم من يطلق الرقابة بمعنى النظام الشامل الكامل، ومنهم من يطلقه على عمل الوحدة الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الموكّل إليها التأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تراها الهيئة الشرعية.

كما يوجد اختلاف في تسمية هذه العملية، فمنهم من يطلق عليها اسم الرقابة الشرعية، ومنهم من يسميها المراجعة الشرعية، ومنهم من يسميها تدقيقاً شرعياً.

لذا، فإنّه من المناسب أن نبدأ بتعريف هذه المصطلحات الثلاثة، أعني: الرقابة الشرعية، والمراجعة الشرعية، والتدقيق الشرعي.

6- نصت المادة المائة (مكرر7) من قانون المصارف الليبية على مهام هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومن بينها: (مراجعة ميزانيات المصرف وحساباته الختامية، ونسب توزيع الأرباح، والتحقق من سلامة أدائه، وفقاً للمعايير التي تعتمدها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية). فالزمت المصارف وهيئاتها الشرعية بما يصدر عن الهيئة المركزية للرقابة الشرعية من معايير.

7- ينظر: التعريف بالمعايير للدكتور عبد الستار أبو غدة (ص2).

8- ينظر: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية للدكتور عبد اللطيف التونسي (ص4).

9- قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص192): «الفرق بين الضابط والقاعدة: أنّ القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل».

أولاً: الرقابة الشرعية: وهي نظام متكامل، شامل، ذو مقومات أساسية، وأهداف محددة، وأساليب وأدوات. ويقصد بها: المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية¹⁰.

ثانياً: أما المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي: فهي إحدى مكونات الرقابة الشرعية، ويُقصد بها العمل الذي تقوم به وحدة إدارية خاصة؛ للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد عرّف بعض الباحثين التدقيق الشرعي بقوله: «نشاط تأكيد، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الالتزام الشرعي الأمثل»¹¹.

وعلى الباحثين والمؤسسات المالية الالتزام بالفصل بين هذه المصطلحات، وعدم الخلط بينها، حتى لا توقع في اللبس.

قال د. عبد الباري مشعل: «ليس من الملائم استخدام مصطلح الرقابة الشرعية ليفيد مرة النظام، ومرة الإدارة التي هي جزء من النظام¹²، ومن الملائم أن تُسمى إدارات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بإدارات التدقيق الشرعي، أو إدارات المراجعة الشرعية»¹³.

10- يؤخذ هذا التعريف من تعريف علماء المراجعة للرقابة الداخلية، حيث عرف المعيار الدولي رقم (400) الرقابة الداخلية بأنها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل). ينظر: موسوعة معايير المراجعة للدكتور طارق عبد العال.

11- هذا تعريف الدكتور موسى آدم عيسى، وقد قاسه على تعريف معهد التدقيق الداخلي. ينظر: التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر (ص28).

12- ممن وقع في هذا الخلط: معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)، حيث عرّف الرقابة الشرعية في الفقرة (3) بما نصه: «الرقابة الشرعية: هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها». ولاشك أنّ هذا بالتدقيق والمراجعة أليق منه بالرقابة.

13- تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي (ص28).

المبحث الثاني

أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي

إنَّ للمعايير الشرعية أثراً ظاهراً في كفاءة عملية التدقيق، تظهر من خلال استعراض أهداف التدقيق الشرعي، وآلياته. فمن خلال النظر في أهداف التدقيق الشرعي وآلياته والإجراءات التي يتَّخذها المدقِّق في عمله تتَّضح أهمية المعايير الشرعية في هذه العملية. وهذا ما سأحاول بيانه في هذا المبحث.

أولاً: عملية التدقيق الشرعي وارتباطها بالمعايير الشرعية:

إنَّ المعايير الشرعية غاية في الأهمية لأداء المدقِّق الشرعي مهمته على أكمل وجه، بل لا يُتصور أن يتمكن المدقِّق الشرعي من القيام بعمله على الصورة المطلوبة، إلا إذا كانت لديه معايير واضحة يَبني عليها، ويُعَير بها عمل المؤسسة.

وقد أوضح علماء المراجعة والإدارة أنَّ الهدف من عملية المراجعة: التحقق من أنَّ التنفيذ يتم طبقاً للخطة المقررة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة¹⁴.

وهذا الهدف يستدعي خطواتٍ ثلاثة:

- (1) وضع خطة وأهداف محددة، تُتَّخذ أساساً للقياس والمعايرة عليها.
- (2) فحص الأداء الفعلي، ومقارنته بالخطة والأهداف المرسومة.
- (3) تقويم النتائج وتحليل أسبابها؛ لدعم الجوانب الإيجابية، ومحاولة التغلب على الجوانب السلبية.

ولاشك أنَّ خطة المؤسسة المالية الإسلامية وهدفها: تحقيق الربح وتقديم الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفقدان المؤسسة لمعايير شرعية واضحة المعالم توضح الطريقة الشرعية لتنفيذ هذه المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدِّمها، يُفقد المدقِّق الشرعي جزءاً هاماً من نطاق عمله؛ إذ من أهم العلامات الدالة على الالتزام بأحكام الشريعة هي موافقة أعمال المؤسسة لِمَا جاء في هذه المعايير المعتمدة.

وبعبارة أخرى أوضح: إذا لم توجد هذه المعايير فبأي شيء يُعَاير؟!¹⁵.

14- عرَّف ألفين آرينز وجيمس لوباك المراجعة بأنها: (جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات، لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً، والتقرير عن ذلك). وعرَّفها منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) بأنها: (مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكيم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف).

ينظر: المراجعة مدخل متكامل لألفين آرينز وجيمس لوباك (ص21)، والمراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية للتهامي طواهر ومسعود صدقي (ص85)، والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر للدكتور سمير الشاعر (ص8).

15- ينظر: شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة- الواقع- الطموح) لياسر دهلوي (ص59-60).

ثانياً: وجود المعايير الشرعية يكسب المؤسسة ثقة المتعاملين معها:

إنَّ من أبرز الأمور التي تُحدِّد بها كفاءةُ عمل ما هو مدى تحقيقه للغاية التي أنشئ لأجلها¹⁶، فإذا اعتبرنا أنَّ الغاية من إيجاد التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية هو زرعُ الثقة في نفوس المتعاملين مع المؤسسة في مشروعية أعمالها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، فإنَّهم أحوج ما يكونون إلى مقياس صحيح يثقون فيه؛ للحكم على هذه الأعمال التي لا يتمكن الشخص العادي من معرفة حِلِّها أو حرمتها، فإذا قيل لهم: إنَّها متوافقة مع المعيار الفلاني، أو أقرَّها العالم الفلاني ركنوا إليها، واطمأنَّت نفوسهم إلى حِلِّها ومشروعيتها.

ومن هنا، فإنَّ الواجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعتمد معايير شرعية واضحة، بل أن تعتمد من المعايير ما صدر عن جهات علمية معتبرة، فكلمًا ازدادت قوة هذه الجهة المصدرة وثقة الناس في القائمين عليها، كان ذلك أدعى إلى بعث الطمأنينة في نفوس المتعاملين مع المؤسسة، واعتُبر ذلك نجاحاً لنظام الرقابة الشرعية، ودليلاً على كفاءة إدارة التدقيق.

ثالثاً: وجود المعايير الشرعية يقلل من أخطاء العاملين في المؤسسة، ويسهل مهمة المدقق الشرعي:

يُجمع الباحثون في علم المراجعة على أنَّه لا بد من توافر مقومات أساسية حتى يحقُّ نظام الرقابة أهدافه، ومن أهم هذه المقومات اللازمة لنظام الرقابة الشرعية:

- (1) وجود عاملين أكفاء مهنيًا وشرعيًا، قادرين على أداء المهام الموكلة إليهم بدقة.
 - (2) وجود هيكل تنظيم إداري سليم، يحدد اختصاصات الموظفين ومسؤولياتهم بكل وضوح، ويحقق الاستقلال الوظيفي لإدارات المؤسسة، ويفصل بين المهام المتعارضة.
 - (3) وجود وحدة مراجعة قوية مستقلة، تتناسب مع حجم عمل المؤسسة.
 - (4) وجود مرجعية شرعية كافية، متمثلة في معايير متوافقة مع أحكام الشريعة¹⁷.
- ولا يكفي أن تكون هذه المعايير موجودة في صورة فتاوى من الهيئة الشرعية، بل يجب أن تُترجم هذه الفتاوى والضوابط في أدلة عمل يفهمها موظفو المؤسسة غير المختصين في الشريعة الإسلامية، حتى لا يُساء فهمها أو تطبيقها.

وقد نصَّ معيار الرقابة الشرعية الداخلية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنَّه: «يتعين على إدارة المؤسسة وضع ضوابط وسياسات وإجراءات لتحقيق هدف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية»¹⁸.

16- ينظر: دور الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة لوجدان علي أحمد (ص/ب).

17- ينظر: تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، للدكتور عبد الباري مشعل (ص46-43).

18- ينظر: معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية (ص32/فقرة 28).

لذا يُذكر الالتزام بالمعايير الفنية وبخاصة المعايير الشرعية والمحاسبية ضمن متطلبات قواعد السلوك المهني للمدقق الشرعي، سواء كان داخلياً أو خارجياً¹⁹. وإذا عُقدت مقارنة بين مؤسستين، تُعتمد إحداهما معايير شرعية منضبطة؛ مترجمة في دليل سياسات وإجراءات لكل منتج من المنتجات الشرعية، وبين مؤسسة أخرى ليس لديها معايير شرعية معتمدة من الهيئة الشرعية، سنجد فرقاً كبيراً في كم الملاحظات المسجلة عليهما في عملية التدقيق الشرعي ونوعيتها، حيث سيظهر أنّ الملاحظات المسجلة على المؤسسة الأولى (الملتزمة بمعايير شرعية واضحة) قليلة وغير جوهرية في الغالب، بخلاف المؤسسة الثانية حيث سيظهر أنّ الملاحظات عليها كثيرة وجوهرية؛ نتيجة لعدم وضوح الإجراءات وخطوات التنفيذ²⁰.

رابعاً: وجود معايير شرعية يجنب الهيئات الشرعية وإدارة التدقيق ضغوطات الإدارة:
إنّ من أبرز الأهداف المرجوة من إصدار المؤسسات العلمية المتخصصة (كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) للمعايير الشرعية: تقليل الفجوة بين عمل المؤسسات المالية ورفع ما أمكن من الخلاف الشرعي الموجود بين أهل العلم، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى ما يلي:

(1) زيادة ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية؛ فإنّ المتعامل البسيط إذا رأى اختلافاً بين عمل هذه المؤسسات، جعل ذلك سبباً للتشكيك فيها، وفي صدق التزامها بالشرعية الإسلامية.

(2) سدّ باب التساهل أو الاختيار بمحض التشهي، وتجنب الهيئات الشرعية ضغوطات إدارة المؤسسة في إجازة بعض المعاملات المختلف فيها؛ إذ الغالب على المعايير الشرعية أن تُصاغ بطريقة تسمح بوجود بعض الفسحة مادام الخلاف العلمي قوياً معتبراً، وتسدّ بابّه إذا كان ضعيفاً غير معتبر.

(3) تسهيل مهمة الهيئات الشرعية في صياغة عقود المنتجات ووصف دورتها المستندية. وكلّ هذا من شأنه أن يُقوّي من كفاءة عملية التدقيق، ويقوّي ثقة المتعاملين مع المؤسسة فيما يصدر عن إدارة التدقيق الشرعي، ويزيد من ثقتهم فيها.

(19) ينظر: مسؤولية المدقق الشرعي في ضوء قواعد السلوك المهني للدكتور محمد جاسر (ص5).

(20) ينظر: شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة- الواقع- الطموح) لياسر دهلوي (ص61).

خامساً: وجود المعايير الشرعية يؤكد قيام إدارة التدقيق بواجبها أو ينفيه، ويُمكن المؤسسة والجهات الرقابية من متابعة المدقق والحكم على عمله:

المدقق الشرعي موظف، يعتريه من النقص ما يعتري غيره من موظفي المؤسسة من النقص والتقصير، فهو بحاجة-كغيره- إلى المتابعة والمراقبة للتأكد من سلامة عمله، وإتقانه، والتزامه بأداء وظيفته كما رُسِّمَتْ له.

وفي ظل غياب معايير شرعية معتمدة من المؤسسة المالية، لا يمكن تقييم أداء إدارة المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي لما يلي:

(1) إنَّ قياس نجاح هذه الإدارة إمَّا يكون بقياس قدرتها على كشف الأخطاء وتصحيحها إنَّ وجدت، ولا يمكن معرفة هذه الأخطاء ولا تحديدها ما لم يكن للمؤسسة معايير شرعية معتمدة تلتزم بها.

(2) إذا لم تكن للمؤسسة معايير شرعية واضحة يتبعها المدقق، فإنَّه سيجتهد في مراجعة أعمال المؤسسة والحكم عليها، وتصحيح ما يقف عليه من أخطاء، ممَّا يصعب معه محاسبته أو اتهامه بالتقصير. أمَّا إذا التزمت المؤسسة بمعايير شرعية محددة، أمكن إثبات تقصير المدقق في عمله ومحاسبته على مخالفتها وعدم التزامه بما ورد فيها. وفي المقابل فإنَّ التزام المدقق الشرعي بهذه المعايير الشرعية يحميه من المساءلة، ويثبت أنَّه ملتزم بالمعايير الوظيفية، وبدل جُهدَه في تحقيقها، وهو ما يُسمَّى بالعناية المهنية أو الحرص الوظيفي.

وإذا عَلِمَ المدقق أنه بالتزامه بهذه المعايير سيحمي نفسه، لاشك أنه سيلتزم بها ويكون ذلك من أسباب كفاءة تدقيقه ومراجعته.

سادساً: المعايير الشرعية مقوم أساسي من مقومات نجاح عمل المدقق:

إنَّ من أهم ركائز عملية المراجعة الشرعية: ما يُسمَّى بنشاط الاطلاع، ويعني إلمام المراجع بغرض المراجعة، وتجميع المعلومات والبيانات المتصلة بعمله، والاطلاع على السياسات والإجراءات والعقود المقررة من هيئة الرقابة الشرعية. وكلُّ ذلك يمكن ضبطه إذا كان للمؤسسة معايير شرعية تعتمد عليها في عملها²¹.

(21) جاء في معيار الضبط رقم (2) فقرة (8): «يجري تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية بحيث يتم أداؤها بكفاية وفعالية. وتطور خطة الرقابة بصورة ملائمة لتشتمل على فهم كامل لعلميات المؤسسة من حيث منتجاتها، وحجم عملياتها، ومواقعها، وفروعها، والشركات التابعة لها، وأقسامها. ويشتمل التخطيط على الحصول على قائمة بجميع الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.»

وكما هو معلوم في علم المراجعة، فإنَّ المراجع محتاج إلى ملفات عمل يعتمد عليها في إتمام عملية المراجعة، وتنقسم قسمين: ملف دائم، وملف جارٍ. ومن أبرز مكونات الملف الدائم²²:

- قرارات هيئة الرقابة الشرعية وفتاواها.
- نماذج العقود والاتفاقيات ومستندات العمل المقررة من الهيئة.
- أدلة الضوابط الشرعية وإجراءات العمل.
- المعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة لدى المؤسسة، سواء كانت معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، أو معايير محلية مثل معايير المصرف المركزي. وتُعدُّ هذه المكونات أساسية لتشكيل خلفية كافية عن الضوابط الشرعية للمجال محل المراجعة.

سابعاً: تأثير استمارات المراجعة والتدقيق الشرعي بالمعايير الشرعية:

يهدف دليل الضوابط الشرعية المستنبطة من قرارات الهيئة الشرعية أو المعايير المعتمدة لدى المؤسسة إلى تمكين المراجع من فهم الضوابط الشرعية المتصلة بالعملية المدقَّق عليها، والتي من خلالها يقوم بإعداد استمارات التدقيق، وكلِّما كان للمؤسسة معايير وضوابط شرعية مكتوبة ومفصلة، كانت عملية المراجعة الشرعية أسهل وأوضح؛ إذ يتمكن المراجع من وضع أسئلة تفصيلية عن كل هذه الضوابط في استمارة التدقيق.

كما تعتمد دقة استمارة التدقيق على مدى تفهم المراجع الشرعي للدورة المستندية، ومدى تمكنه من وصف هذه الدورة.

جاء في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) الفقرة 9 ما نصه: «يعتبر فهم النشاطات والمنتجات، وإدراك إدارة المؤسسة وموقفها من الالتزام بتطبيق الشريعة أمراً في غاية الأهمية، وسيكون لذلك أثر مباشر على طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات الرقابة الشرعية».

ثامناً: إغفال المعايير الشرعية لبعض التطبيقات يسبب إرباكاً لعملية التدقيق:

لا يقتصر تأثير كفاءة التدقيق الشرعي بغياب المعايير الشرعية فقط، بل تتأثر أيضاً بعدم كفاية هذه المعايير، وعدم استيفائها للتفاصيل العملية للمنتج أو الخدمة المقدمة من المؤسسة، فكُلِّما

22- ينظر: تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي للدكتور عبد الباري مشعل (ص131-130)، والرقابة والتدقيق الشرعي (النشأة- طبيعة الممارسة- المستقبل) للدكتور سمير الشاعر (ص56).

كان المعيار مستوفياً للخطوات العملية للمنتج، كان ذلك أدعى إلى ترجمته في الدورة المستندية ترجمة صحيحة، وأمكن المدقق من متابعتها والتحقق من صحة تنفيذها. وفي المقابل: إذا أغفل المعيار بعض الجزئيات المهمة للعملية، كان ذلك مدعاة للخطأ عند التنفيذ، بفتح مجال الاجتهاد للمدقق، وتسبب في عدم كفاءة التدقيق.

تاسعاً: عدم كفاءة المعيار تؤدي إلى خلل في العملية:

من صور تأثر كفاءة التدقيق الشرعي بالمعايير الشرعية للمؤسسة: أن يقع سهو من معدي المعيار في بعض جزئياته، أو تكون بعض عباراته مبهمه تحتمل معنى خاطئاً غير الذي يقصده واضعوه، مما يتسبب في وجود أخطاء شرعية في التنفيذ، يقرها المدقق الشرعي. وعليه، يجب أن يحرص عند صياغة المعيار على أن تُحكَم عبارته، وتُفصّل فيه كل الجزئيات المتعلقة بتنفيذ المنتج، حتى لا يبقى مجال لتأول أن يتأول عبارته على غير مراد من وضعه.

النتائج:

من خلال ما تم عرضه، فقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:
أولاً: إن وجود المعايير الشرعية حاجة ملحة لأداء المدقق الشرعي مهمته على أكمل وجه: حاجة شرعية؛ إذ لا يمكن للمدقق أن يتأكد من سلامة تنفيذ المنتجات المصرفية إلا إذا كان للمؤسسة معايير شرعية منضبطة تسيّر عليها. وحاجة فنية؛ إذ لا يتصور أن يتمكن المدقق الشرعي من القيام بعمله إلا إذا كانت لديه معايير واضحة يبني عليها، ويعاير بها عمل المؤسسة.

ثانياً: إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية المعتمدة علامة على جودة التزامها بأحكام الشريعة.

ثالثاً: إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية المعتمدة من أعظم الوسائل لزرع الثقة في نفوس المتعاملين معها.

رابعاً: إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية المعتمدة يسدُّ باب التساهل أو الاختيار بمحض التشهي، ويُجنب الهيئات الشرعية ضغوطات إدارة المؤسسة في إجازة بعض المعاملات المختلف فيها.

خامساً: إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية المعتمدة يحمي المدقق الشرعي من الوقوع في الخطأ، ويُمكِّن المؤسسة من مساءلته عند تجاوزها.

سادساً: إن إحكام صياغة المعايير الشرعية، وتفصيلها للجزئيات المتعلقة بتنفيذ المنتج الإسلامي يزيد من كفاءة التدقيق ويُسهِّل مهمة المدقق الشرعي.

التوصيات:

بناء على ما تقدم، يورد الباحث بعض التوصيات التي نتطلع إليها لتطوير صناعة التدقيق الشرعي، تتمثل في فيما يلي:

أولاً: يوصي الباحث الجهات الرقابية المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تشريعات تُلزم المؤسسات الخاضعة لإشرافها بالتزام المعايير الشرعية (سواء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، أو غيرها).

ثانياً: في حال عدم وجود معايير شرعية ملزمة من قبل الجهات التشريعية أو الرقابية، فإنَّ الباحث يوصي المؤسسات المالية الإسلامية باعتماد معايير شرعية تلتزم بها في أدائها الوظيفي وتطبيقها للمنتجات الإسلامية.

ثالثاً: يوصي الباحث الهيئات العلمية المُصدرة للمعايير الشرعية بالحرص على إحكام صياغتها، وتفصيل الجزئيات المتعلقة بتنفيذ المنتج الإسلامي، حتى يسهل فهمها أو تأويلها.

والحمد لله رب العالمين



قائمة المصادر:

- الأشباه والنظائر، لابن نجيم الحنفي (ت970هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، 1986م، دار الفكر، دمشق.
- التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر للدكتور سمير الشاعر، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي البحرين، 23-24 / 10 / 2013م.
- التعريف بالمعايير، للدكتور عبد الستار أبو غدة، بحث ضمن متطلبات الحصول شهادة المدقق الشرعي المعتمد (CSAA).
- تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، للدكتور عبد الباري مشعل، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وشركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية.
- الرقابة والتدقيق الشرعي (النشأة- طبيعة الممارسة- المستقبل) للدكتور سمير الشاعر، الغزال للنشر.
- شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة- الواقع- الطموح) لياسر دهلوي، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي البحرين، 23-24 / 10 / 2013م.
- لسان العرب لابن منظور: محمد بن مكرم (ت711هـ)، دار صادر، ط الثالثة 2004م، بيروت لبنان.
- المراجعة مدخل متكامل لألفين آرينز وجيمس لوباك، تعريب د. محمد محمد عبد القادر الدسيطي ود. أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2008م.
- المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية للتهامي طواهر ومسعود صدقي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون/ الجزائر.
- مسؤولية المدقق الشرعي في ضوء قواعد السلوك المهني للدكتور محمد جاسر، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي البحرين، 23-24 / 10 / 2013م.
- المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية للدكتور عبد اللطيف البشير التونسي، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
- موسوعة معايير المراجعة للدكتور طارق عبد العال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.